

دراسة حول الوساطة المبهمة

بين الحسن بن محمد بن سماعة و أبان بن عثمان

الشيخ علي سالم الناصري^{١٩٥٨}

الحلقة الثانية

في الاستدلال بالسنة الشريفة صعوبات نشأت من مشاكل في مثبتاتها، كالإرسال في الأسانيد، وليس بالضرورة أن يكون لسبب قهر المرسل، فقسم منه ولَّده ضياع قرينة، أو تصريح اعتمد عليه عند الإتيان بلفظ موجز، ونظرية الاحتمال من الأساليب العلمية المتبَّعة للتغلب على بعض عقبات صراط الاستدلال، والذي بين يديك محاولة لحل مشكلة نجمت من إبهام الوساطة بين راويين هما: ابن سماعة، وأبان بن عثمان اعتماداً على نظرية الاحتمال مع إيجاز لبعض أساسياتها وقوانينها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في هذه الحلقة من الدراسة تتميم لما بدأناه في الحلقة الأولى والتي انتهينا فيها إلى نتائج حساب الاحتمال وفق المستوى الأول، وهو ما لوحظ فيه تمام مشايخ ابن سماعة سواء رويوا عن أبان أم لم يرووا عنه، وكانت النتيجة هي التغلب على الإشكال لو اعتمدنا على عدد الروايات، وعدمه لو اعتمدنا على عدد المشايخ سواء لاحظنا الفهارس أو لم نلاحظها.

ففي هذه الحلقة نتعرض للمستويين الثاني - وهو ما يلاحظ فيه من وردت روايته عن أبان بن عثمان من مشايخ ابن سماعة - ، والثالث - خصوص روايات ابن سماعة عن أبان بالواسطة - وقبل الشروع بالمستوى الثاني نود الإشارة إلى أمرين:

الأمر الأول: ما ذكر من مستويات ثلاثة لا تمثل كل الدوائر المحتملة الأحقية، وإنما تمثل نماذجاً تغطي طيف تلك الدوائر، وإلا فهناك دوائر أخرى محتملة الأحقية، منها: ملاحظة مشايخ ابن سماعة الواقعيين في روايات ابن سماعة بالواسطة عن أبان، لكن مع عدم الاقتصار على رواياتهم عن أبان التي رواها ابن سماعة، وإنما يتعدى إلى كل رواياتهم التي رواها ابن سماعة حتى التي عن غير أبان بن عثمان. وهذا المستوى أعم مطلقاً من الثالث وأخص مطلقاً من الثاني.

ومنها: ملاحظة كل من روى عن أبان سواء روى عنه ابن سماعة أو لم يرو، وهذا أعم من وجه من المستوى الأول ولعله يكافؤه في قوة الاحتمال.

ومنها: ملاحظة من كان من أهل بلد أبان من مشايخ ابن سماعة فقط دون غيرهم، وهذا يمكن أن تقسم بلحاظه بقية المستويات.

الأمر الثاني: ما ذكرناه من طريقتين لحساب الاحتمال في الاحتمالات المشروطة ليس على سبيل الحصر بل هناك طريقة ثالثة، وقد ذكروا^(١) مثلاً بينت فيه الطرق الثلاثة، وهو كما يلي:

يوجد في فصل اثنا عشر طالباً و أربع طالبات. إذا اختير ثلاثة من الفصل بطريقة عشوائية فما هو احتمال أن يكونوا جميعاً طلاباً؟

الحل الأول: احتمال أن يكون المختار الأول طالباً هو ١٦١١٢ حيث أنه يوجد ١٢ طالباً من بين ١٦ طالباً، وإذا كان الأول طالباً فيكون احتمال أن المختار الثاني طالب هو ١٥١١١ حيث أنه يوجد ١١ طالباً من بين ١٥ طالباً الباقين ، وأخيراً إذا كان الأول والثاني طالبين يكون احتمال أن المختار الثالث طالب هو ١٤١١٠، حيث أنه يوجد ١٠ طلاب من بين ١٤ طالباً الباقين وبذلك يكون احتمال أن الثلاثة طلاب باستخدام نظرية الضرب هو:

$$٢٨١١١ = ١٤١١٠ \times ١٥١١١ \times ١٦١١٢$$

الحل الثاني^(٢): يوجد ق^{١٦} ٣ طريقة لاختيار ثلاثة طلاب من بين ١٦ طالباً، ويوجد ق^{١٢} ٣ طريقة لاختيار ثلاثة طلاب من بين ١٢ طالباً إذاً

$$\text{الاحتمال} = \text{ق}^١٢ ٣ \mid \text{ق}^١٦ ٣ = ٥٦٠ \mid ٢٢٠ = ٢٨١١١$$

الحل الثالث: إذا اختير الطلبة واحداً بعد الآخر يوجد (١٦ × ١٥ × ١٤) طريقة لاختيار ثلاثة طلبة بغض النظر عن الجنس ويوجد (١٢ × ١١ × ١٠) طريقة لاختيار ثلاثة طلاب ذكور إذاً

$$\text{الاحتمال} = (١٢ \times ١١ \times ١٠) \mid (١٦ \times ١٥ \times ١٤) = ٢٨ \mid ١١١$$

(١) ملخصات شوم ، نظريات ومسائل في الاحتمالات ، تأليف د. سيمور ليسشتر : ٨٣.

(٢) ق نر = ن! ١ ر! × (ن - ر)! ويمثل عدد طرق اختيار ر من الحوادث من بين ن من الحوادث أو طرق توزيع ن من الحوادث على ر من الحوادث.

١٢٥٠ المستوى الثاني^(١): حساب الاحتمال بلحاظ مشايخ ابن سماعة الذين رووا عن أبان وإن كان الراوي لرواياتهم عن أبان غير ابن سماعة. وعليه لا بد من ملاحظة مَنْ رووا عن أبان بن عثمان ممن روى عنهم ابن سماعة وهنا نحتاج أولاً إلى متابعة من رووا عن أبان وهم:

- ١- أبو علي بن سالم^(٢).
- ٢- أبو محمد الأنصاري^(٣).
- ٣- أبو يعقوب^(٤).
- ٤- أبو علي البجلي^(٥).
- ٥- أبو أحمد الأزدي^(٦) = أبو أحمد محمد بن زياد الأزدي^(٧) = ابن أبي عمير^(٨) = محمد ابن أبي عمير^(٩) = محمد بن زياد بن عيسى^(١٠) = محمد ابن زياد بن عيسى بياع السابري^(١١) = محمد بن زياد^(١٢).

-
- (١) لا نلاحظ في هذا المستوى روايات الفهارس لقلتها (٧ فقط، ٦ للثقات وواحدة لغيرهم).
 - (٢) أمالي الصدوق: ٧٥٥.
 - (٣) الكافي: ٢ / ٦٠٩. ذكر في البحار: ٧٣ / ١٤٩ رواية أبي عبد الله محمد الأنصاري عن أبان لكنه تصحيف أبي محمد الأنصاري كما في المصدر.
 - (٤) كامل الزيارات: ١٦٧.
 - (٥) كمال الدين: ٢٠٢.
 - (٦) أمالي الصدوق: ١٨٧.
 - (٧) أمالي الصدوق: ٨٨.
 - (٨) المحاسن: ٢ / ٣٦٠.
 - (٩) رجال الكشي: ٩٠.
 - (١٠) تهذيب الأحكام: ٩ / ٢٧٩.
 - (١١) الكافي: ٥ / ٤٤٨.
 - (١٢) تهذيب الأحكام: ٢ / ٤٧.

- ١٣- أحمد بن حمزة^(١) = أحمد بن حمزة العدوي^(٢).
 ١٤- أحمد بن محمد بن خالد البرقي^(٣).
 ١٥- أحمد بن أبي حمزة^(٤).
 ١٦- أحمد بن عديس^(٥).
 ١٧- أحمد بن عبد الله^(٦) = أحمد بن عبد الله القروي^(٧).
 ١٨- إسماعيل بن بزّه بن عبد العزيز^(٨).
 ١٩- بكر بن محمد الأزدي^(٩).
 ٢٠- جعفر بن بشير^(١٠) = جعفر بن بشير البجلي^(١١).
 ٢١- جعفر بن سماعة^(١٢).
 ٢٢- جعفر بن محمد بن حكيم^(١٣).

(١) بصائر الدرجات: ٢٣٥.

(٢) الخصال: ٦٤٥.

(٣) المحاسن: ٦١٠ / ٢، لكن الأظهر وقوع سقط في السند فقد روى عنه بكثرة بالواسطة مع أنه من السابعة.

(٤) بصائر الدرجات: ٤٩.

(٥) تهذيب الأحكام: ١٣١ / ٩.

(٦) تهذيب الأحكام: ١٨٢ / ١٠.

(٧) علل الشرائع: ٣٤٠ / ٢.

(٨) بصائر الدرجات: ٩١.

(٩) تهذيب الأحكام: ٣٢٦ / ٢.

(١٠) الكافي: ٤٠٠ / ١.

(١١) أمالي الصدوق: ٤٨١.

(١٢) الكافي: ١٩١ / ٥.

(١٣) تهذيب الأحكام: ١٥٥ / ١.

- ٢٣ - جيفر^(١) .
 ٢٤ - الحسن بن علي بن أبي حمزة^(٢) .
 ٢٥ - الحسن بن علي الخزاز^(٣) .
 ٢٦ - الحسن بن حماد^(٤) = الحسن بن عديس^(٥) .
 ٢٧ - الحسن بن مخلد^(٦) .
 ٢٨ - الحسن بن علي بن فضال^(٧) .
 ٢٩ - الحسن بن علي الوشاء^(٨) = الوشاء^(٩) .
 ٣٠ - الحسن بن علي^(١٠) .
 ٣١ - الحسن بن محبوب^(١١) .
 ٣٢ - الحسين بن سعيد^(١٢) .

-
- (١) بحار الأنوار: ٢٣١ / ٧٩، لكن في المصدر (الخصال: ٥٢٢): جعفر .
 (٢) تفسير القمي: ٣٧٠ / ٢ .
 (٣) تفسير القمي: ٣٠٨ / ٢ .
 (٤) تهذيب الأحكام: ١٣٠ / ٧ على نسخة قويناها فيما تقدّم .
 (٥) الاستبصار: ٢٩١ / ٣ .
 (٦) المحاسن: ٦١٥ / ٢ .
 (٧) تهذيب الأحكام: ٢٩٦ / ٦ .
 (٨) الكافي: ٥٦ / ١ .
 (٩) الكافي: ٥١ / ١ .
 (١٠) الكافي: ٢٥٦ / ٤، وهو أحد من تقدّم .
 (١١) كامل الزيارات: ٤١ .
 (١٢) تهذيب الأحكام: ٣٦٢ / ٢، والأقرب وقوع سقط في السند فإنه روى عنه كثيراً بالواسطة، مع أنه من السابعة .

- ٣٣- حماد^(١).
٣٤- حماد بن عيسى^(٢).
٣٥- حماد بن عثمان^(٣).
٣٦- درست^(٤).
٣٧- زيد بن المعدل^(٥).
٣٨- السندي بن محمد^(٦) = السندي بن محمد البزاز^(٧).
٣٩- صفوان بن يحيى^(٨) = صفوان^(٩).
٤٠- ظريف بن ناصح^(١٠).
٤١- العباس بن عامر^(١١) = العباس بن عامر القصباني^(١٢).
٤٢- العباس بن معروف^(١٣).

-
- (١) الكافي: ٤ / ٣٧٣.
(٢) المحاسن: ٢ / ٣٣٧.
(٣) الكافي: ١ / ٤٠٣.
(٤) تهذيب الأحكام: ٩ / ٢٩.
(٥) بصائر الدرجات: ٤٨.
(٦) بصائر الدرجات: ٢٩.
(٧) تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٣١.
(٨) المحاسن ج ٢ / ٣٩٥.
(٩) تهذيب الأحكام: ١ / ١٦٤.
(١٠) تهذيب الأحكام: ١ / ٢٥٩.
(١١) الكافي: ٢ / ١٨.
(١٢) الاختصاص المنسوب للشيخ المفيد: ٢٧٥.
(١٣) تهذيب الأحكام: ٩ / ١٨٢.

- ٤٣- عبد الله بن حماد الأنصاري^(١).
 ٤٤- عبد الله بن عبد الرحمان^(٢).
 ٤٥- عبد الله بن الفضل^(٣).
 ٤٦- عبد الله بن يحيى^(٤).
 ٤٧- عبد الله بن المغيرة^(٥).
 ٤٨- عبيس بن هاشم^(٦).
 ٤٩- علي بن الحكم^(٧) = علي بن الحكم بن الزبير^(٨).
 ٥٠- علي بن سيف بن عميرة^(٩).
 ٥١- علي بن مهزيار^(١٠).
 ٥٢- عاصم بن حميد^(١١).
 ٥٣- عيسى الفراء^(١٢).

-
- (١) تهذيب الأحكام: ٤ / ٤٦.
 (٢) بصائر الدرجات: ٣٦٣.
 (٣) أمالي الصدوق: ٣١٩.
 (٤) أمالي الصدوق: ٦٤٦.
 (٥) تهذيب الأحكام: ٣ / ٤٤.
 (٦) الكافي: ٣ / ١٨٠.
 (٧) الكافي: ١ / ٦٩.
 (٨) مستطرفات السرائر: ٥٦٥.
 (٩) الغيبة للنعماني: ٧٢، وفي الهامش أن في بعض النسخ "علي بن أبي يوسف عن ابن عمرو".
 (١٠) تهذيب الأحكام: ١ / ٣٢٢.
 (١١) كمال الدين: ٢٢٣.
 (١٢) الكافي: ٥ / ١٢٤.

- ٥٤ - فضالة^(١) = فضالة بن أيوب^(٢).
- ٥٥ - القاسم^(٣).
- ٥٦ - القاسم بن عامر^(٤).
- ٥٧ - القاسم بن عروة^(٥).
- ٥٨ - القاسم بن محمد^(٦) = القاسم بن محمد الجوهري^(٧) = القاسم الزيات^(٨).
- ٥٩ - محسن بن أحمد^(٩) = محسن بن أحمد بن معاذ^(١٠).
- ٦٠ - محسن بن أحمد الميثمي^(١١).
- ٦١ - محسن بن محمد^(١٢).
- ٦٢ - محمد بن الحسين^(١٣).
- ٦٣ - محمد بن أحمد^(١٤).

-
- (١) الكافي: ٣ / ٤١٩.
- (٢) الكافي: ١ / ٢٦٤.
- (٣) تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٤٣.
- (٤) تهذيب الأحكام: ٤ / ١٩.
- (٥) تهذيب الأحكام: ١ / ١٤٦.
- (٦) بصائر الدرجات: ٥٥.
- (٧) تهذيب الأحكام: ٢ / ٩٢.
- (٨) المحاسن: ٢ / ٥٤٨.
- (٩) المحاسن: ٢ / ٦٠٩.
- (١٠) الكافي: ٨ / ٣٤٢.
- (١١) أمالي الصدوق: ٢١٠، ولعل فيه تصحيف، والصحيح محسن بن أحمد القيسي.
- (١٢) بصائر الدرجات: ٢٠٦.
- (١٣) مختصر بصائر الدرجات: ١٨.
- (١٤) المحاسن: ٢ / ٣٩٥.

- ٦٤ - محمد بن إسماعيل^(١) .
 ٦٥ - محمد بن خالد البرقي^(٢) .
 ٦٦ - محمد بن عمرو^(٣) .
 ٦٧ - محمد بن سنان^(٤) .
 ٦٨ - محمد بن القاسم^(٥) .
 ٦٩ - محمد بن الوليد^(٦) .
 ٧٠ - محمد بن الوليد الخزاز^(٧) .
 ٧١ - محمد بن الوليد شباب الصيرفي^(٨) = محمد بن الوليد الصيرفي^(٩) .
 ٧٢ - محمد بن مروان^(١٠) .
 ٧٣ - موسى بن القاسم^(١١) .

- (١) كامل الزيارات: ٣٩٢ .
 (٢) المحاسن: ٧٢ / ١ .
 (٣) كامل الزيارات: ٥٢٩ .
 (٤) أمالي الصدوق: ٧٠٨ .
 (٥) تهذيب الأحكام: ٥ / ٤١٠ ، ولعله مصحف موسى بن القاسم ، فقد بدأ به السند .
 (٦) الكافي: ٢٨١ / ٣ .
 (٧) تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٥١ .
 (٨) الكافي: ١ / ٢٣٦ .
 (٩) علل الشرائع: ١ / ١٦٦ .
 (١٠) الكافي: ٢ / ١٧ .
 (١١) تهذيب الأحكام: ٥ / ٥٧ ، مع أنه قد وردت رواياته في موارد عديدة ، لكن الظاهر وقوع السقط لأنه من السابعة وأبان من الخامسة ووقوع الخلل فيما نقله الشيخ عن كتاب موسى بن القاسم ليس بعزيم .

٧٤- النضر بن سويد^(١).

٧٥- النضر بن شعيب^(٢).

٧٦- يونس^(٣) = يونس بن عبد الرحمان^(٤).

٧٧- يحيى بن عمر^(٥).

وبعد هذه الإحصائية وبملاحظة ما تقدم من بيان مشايخ ابن سماعة يتبين أن من روى عن أبان من مشايخ ابن سماعة هم التالي:
(هذا الجدول يبين مشايخ ابن سماعة الذين روى عن أبان وإن لم يكن الراوي ابن سماعة، ويبين عدد روايات ابن سماعة عنهم سواء أكانت الرواية عن أبان أو عن غيره- وهو ما نريد حساب الاحتمال بلحاظه في هذا المستوى-، كما ويبين فيه حال الراوي من الوثاقة وعدمها).

١- ابن أبي عمير	٧١ رواية ^(٦)	ثقة
٢- أحمد بن الحسن الميثمي	٦٣ رواية	ثقة
٣- أحمد بن عديس	٣ روايات	لم يوثق
٤- جعفر بن سماعة	٦١ رواية	ثقة
٥- الحسن بن حماد (الحسن بن عديس)	٥ روايات	لم يوثق
٦- الحسن بن علي بن فضال	روايتان	ثقة

(١) تهذيب الأحكام: ٩ / ٢٢٣.

(٢) الكافي: ٢ / ٤١٠.

(٣) الكافي: ٣ / ٣٠٢.

(٤) تهذيب الأحكام: ١٠ / ٣٢.

(٥) بصائر الدرجات: ٤٤٠.

(٦) نبه على أن هذه الروايات مأخوذة للراوي بكل عناوينه، ولم تعد روايات الفهارس لقلتها (٦) للثقة وواحدة لغيرهم).

٧- الحسن بن محبوب	٢٥ رواية	ثقة
٨- صفوان بن يحيى	٧١ رواية	ثقة
٩- عبيس بن هاشم	١٣ رواية	ثقة
١٠- فضالة	رواية واحدة	ثقة
١١- محسن بن احمد	رواية واحدة	لم يوثق
١٢- محمد بن سنان	رواية واحدة	لم يوثق

وهل يمكن التغلب على المشكلة من دون الاستعانة بحساب الاحتمال؟ أي بملاحظة أن التعبير بـ عن غير واحد يدل على الأقل على ثلاثة، هذا من جهة ومن جهة أخرى إذا وجدنا أن غير الثقات من المشايخ الذين رووا عن أبان وروى عنهم ابن سماعة أقل من ثلاثة يتم المطلوب؟
و لكن من النتائج واضح أن هذه الطريقة عقيمة لأن عدد غير الثقات لا يقل عن ثلاثة.

حساب الاحتمال:

وهنا لا نحتاج إلى الحساب مرتين مرة بلحاظ كل الروايات وأخرى بلحاظ الوارد منها في كتب الحديث فقط لأن روايات هذه الدائرة في الفهارس قليلة (٦ للثقات و واحدة لغيرهم).

أولاً: بلحاظ عدد المشايخ

عدد المشايخ الموثقين = ٨، وعدد المشايخ غير الموثقين = ٤، والعدد الكلي

= ١٢

قيمة احتمال أن يجتمع ثلاثة من مشايخ ابن سماعة غير المعتمدين = $\frac{1}{12}$

$\frac{1}{12} = \frac{1}{12} = 0.0833$

النسبة المئوية = ٨.٣٣٪ وهي نسبة ضعيفة

ثانياً: بلحاظ عدد الروايات

عدد روايات المشايخ الموثقين = ٣٠٧، عدد روايات المشايخ غير الموثقين = ٣١٧، العدد الكلي للروايات = ٦٢٤، قيمة احتمال أن يجتمع ثلاثة من مشايخ ابن سماعة غير المعتمدين = $\frac{1}{3}$ تقريباً $\frac{1}{3} = \frac{208}{624} = 0.3333$ ، وهي ضعيفة جداً النتيجة وفق هذا المستوى تقبل روايات الوسائط المتعددة سواء كان الحساب بلحاظ عدد المشايخ أو بلحاظ عدد الروايات.

المستوى الثالث:

حساب الاحتمال في خصوص الدائرة الضيقة - خصوص روايات ابن سماعة عن أبان بالواسطة - بملاحظة روايات ابن سماعة عن أبان بالواسطة تبين أن عناوين من توسطوا بينهم كالتالي:

- ١- أحمد بن الحسن الميثمي في سبعة وعشرين موضعاً [٢٧]^(١). ثقة .
- ٢- أحمد بن الميثمي في موضع واحد [١]^(٢)، ثقة.
- ٣- الميثمي في سبعة مواضع [٧]^(٣)، ثقة.
- ٤- أحمد بن عديس في ثلاثة مواضع [٣]^(٤)، لم يوثق .
- ٥- جعفر بن سماعة في خمسة عشر موضعاً [١٥]^(٥)، ثقة.

(١) منها: الكافي: ٢ / ٦١٦.

(٢) التهذيب: ٧ / ١٢١.

(٣) الكافي: ٣ / ١٧٩.

(٤) الكافي: ٧ / ٣٩، ٨ / ٨١، ٨٢.

(٥) منها: الكافي: ٤ / ٢٥٢.

- ٦- جعفر في ثلاثة مواضع [٣]^(١)، ثقة.
 ٧- الحسن بن عديس في موضع واحد [١]^(٢)، لم يوثق.
 ٨- الحسن بن حماد في موضع واحد [١]^(٣)، لم يوثق.
 ٩- محسن بن أحمد في موضع واحد [١]^(٤)، لم يوثق.
 ١٠- فضالة في موضع واحد [١]^(٥)، ثقة.
 ١١- محمد بن أيوب عن أحمد بن محمد بن أبي نصر في موضع واحد [١]^(٦)، محمد بن أيوب لم يوثق، وابن أبي نصر ثقة.

وهنا أمور لا بد من التعرض لها:

الأمر الأول: لا شبهة في اتحاد المعنون بالعناوين الثلاثة الأولى.

الأمر الثاني: بناءً على مغايرة جعفر بن سماعة مع جعفر بن محمد بن سماعة يأتي سؤال: مَنْ منهما المقصود بعنوان جعفر الوارد مجرداً؟ والثمرة تظهر في زيادة عدد المشايخ لو قلنا بأنه الثاني.

وقد كنا قوينا أنه جعفر بن سماعة لكثرة روايات ابن سماعة عنه لكن يمكن أن يقال هناك شاهد على أنه جعفر بن محمد بن سماعة، وهو سند أورده الشيخ في كتابيه^(٧) هكذا (عنه - الحسن بن محمد بن سماعة - عن جعفر عن أبيه عن إسحاق بن عمار قال: أظنه عن عبد الله بن جذاعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام

(١) منها: التهذيب: ٧ / ٢٠٥.

(٢) الاستبصار: ٣ / ٢٩١.

(٣) التهذيب: ٧ / ١٣٠ على نسخة هي الأقرب.

(٤) الكافي: ٢ / ٦٠٨.

(٥) التهذيب: ٧ / ١١٤، الاستبصار: ٣ / ٩٩.

(٦) الكافي: ٨ / ١٢٦.

(٧) التهذيب: ٧ / ١١٣، الاستبصار: ٣ / ٩٩.

عن السيف المحلى بالفضة .. الحديث)، فالملحوظ أنه قال: (عن جعفر عن أبيه)، والذي أبوه من الرواة هو جعفر بن محمد بن سماعة، وأما أبو جعفر بن سماعة فلا يعلم أنه من الرواة أصلاً، فتأمل.

الأمر الثالث : تقدم البناء على اتحاد الحسن بن عديس مع الحسن بن حماد عند الحديث في المستوى الأول والثمرة تظهر في عدد المشايخ.

الأمر الرابع: قد يناقش في توسط فضالة بين ابن سماعة وأبان، وذلك بأن يقال إن الرواية التي وقع فيها فضالة متوسطاً بينهما في التهذيبيين وردت نفسها في الكافي^(١) وفيها (عن غير واحد) بدلاً من (عن فضالة) مما يرفع الوثوق بتوسطه بينهما، لكن يمكن دفع ذلك بخطوتين:

١- إنما يرتفع الوثوق لو كان الشيخ قد نقلها عن الكافي فعندها لقائل أن يقول إن وجود عنوان فضالة في نسخة الشيخ من الكافي لا يكفي بالوثوق بوجوده فعلاً ما دامت النسخ الأخرى - ومنها مصادر المطبوع - غير مشتملة على ذلك، لكن الشيخ لم ينقلها عن الكافي، وإنما نقلها من كتاب الحسن بن محمد بن سماعة؛ لأنه ابتداءً السند باسمه.

لا يقال: هذا وجه لو كان الشيخ ملتزماً بذلك على نحو الموجبة الكلية لكن الشواهد على مخالفة الشيخ لذلك موجودة.

فإنه يقال: صحيح، ولكن هذا لا يجري في الجميع وما يمكن الخروج بلحاظه عن تصريح الشيخ هو من قامت القرائن على عدم وجود كتابه عند الشيخ أو قامت قرينة في موضع خاص أنه لم ينقله عن كتاب من ابتداءً باسمه وإن كان كتابه من مصادر الشيخ في تأليف التهذيبيين، وفتح الباب أكثر من هذا بلا دليل وموجب لعدم حجية أكثر التهذيبيين. وكتاب الحسن بن محمد بن سماعة مما

(١) الكافي: ٥ / ٢٥٠.

يوثق بتوفر الشيخ عليه عند تأليفه للتهذيبيين.

٢- أن هذا المورد إلى كونه شاهداً على أن التعبير بغير واحد جاء من الكليني رحمته أقرب منه إلى نسبة الخلل في التهذيب.

ولبيان ذلك أقول:

لا ترفع اليد عن حجية خبر الثقة إلا بمدرك من قرينة رافعة للوثوق أو تعارض ونحوه وفي المقام يوجد احتمال معتد به للاختلاف في النقل لا يرتفع معه الوثوق بالنقلين فلا وجه للتنازل عن حجيتهما، وهو: أنه لما كان الكليني قد روى الرواية عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة، والشيخ قد ابتدأ فيها بالحسن بن محمد بن سماعة وطرقه إليه تنتهي إلى حميد بن زياد عن ابن سماعة^(١) وحيث إن ابن سماعة وحميد موجودان في الطريقتين يستبعد أن يكون منشأ الاختلاف أحدهما كأن ينقل ابن سماعة الرواية إلى حميد مرتين إحداها عن فضالة والأخرى عن غير واحد، وحميد بدوره ينقل الأول لمن وقع في طريق الشيخ^(٢) وينقل الثاني للكليني، أو أن ابن سماعة ينقل عن ثلاثة بأسمائهم، ولكن حميد ينقل للكليني عن الثلاثة مجملاً، وينقل لمن وقع في طريق الشيخ واسطة واحدة - فضالة - ويهمل البقية، فكلتا الفرضين بعيدان وإن كان الأول أبعد، فالأقرب أن يكون الكليني قد روى كتباً لجمع من مشايخ ابن سماعة عن طريق حميد بن زياد وهذه الكتب تشتمل على هذه الرواية، فبطبيعة

(١) التهذيب: ١٠/ ٧٥ من المشيخة قال: (وما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسن بن محمد بن سماعة فقد أخبرني به أحمد بن عبدون عن أبي طالب الأنباري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة، وأخبرني أيضاً الشيخ أبو عبد الله والحسين بن عبيد الله وأحمد ابن عبدون كلهم عن أبي عبد الله الحسين بن سفيان البزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة).

(٢) الأنباري والبزوفري.

الحال لما أراد ذكر الطرق للرواية تبين له أن ابن سماعة يرويها عن أبان بأكثر من طريق فذكر الطرق على نحو الإجمال اعتماداً على معلوميتها آنذاك مثلاً، أما الشيخ أو من وقع بينه وبين حميد في طريقه إلى ابن سماعة فلم يتوفر إلا على واحد من كتب تلكم الجماعة مما اشتمل على هذه الرواية - كتاب فضالة - فبطبيعة الحال يذكر طريقاً واحداً أو توفر على غيره لكنه لم يشأ ذكر كل الطرق اختصاراً مثلاً أو لم يلتفت إلى تكرار الرواية - وفرق بين عدم الالتفات إلى تكرار الرواية والاشتباه في نقل ما هو مكتوب أو في سمع ما يلقى، فالاشتباه يدفعه أصل عقلائي في حين لا أصل يثبت الإلتفات إلى التكرار-.

وعليه لا موجب لرفع اليد عن ما ورد في التهذيبن، ولا وجه لنسبة الخلل إلى ما نقل فيهما.

مضافاً إلى أن الخطين ليسا متقاربين ففرق بين (عن غير واحد) و (عن فضالة).

الأمر الخامس: التعبير بـ (عن غير واحد) ظاهر بتعدد الوساطة في عرض واحد أما تعدد الوسائط طولاً وعرضاً فغير ظاهر منه، وعليه لا يكون المورد الأخير - محمد بن أيوب عن أحمد بن محمد بن أبي نصر - داخلاً في الحساب.

نتيجة هذه الأمور هي أن المشايخ وعدد الروايات في هذا المستوى كالتالي:

- (١) أحمد بن الحسن الميثمي في خمسة وثلاثين موضعاً [٣٥] ثقة.
- (٢) أحمد بن عديس في ثلاثة مواضع [٣]، لم يوثق.
- (٣) جعفر بن سماعة في خمسة عشر موضعاً [١٥]، ثقة.
- (٤) جعفر في ثلاثة مواضع [٣]، ثقة.
- (٥) الحسن بن حماد = الحسن بن عديس في موضعين [٢]، لم يوثق.
- (٦) محسن بن أحمد في موضع واحد [١] ، لم يوثق.

(٧) فضالة في موضع واحد [١] (١)، ثقة.

الملاحظ أن عدد غير الثقات لا يقل عن ثلاثة فأیضا لا ینفع التعبير بغير واحد بحد ذاته لحل المشكلة .

حساب الاحتمال

بلحاظ عدد المشايخ:

إذا بنينا على اتحاد عنوان جعفر مع عنوان جعفر بن سماعة - إما لأن المراد بهما جعفر بن محمد بن سماعة أو لأن المراد بهما غيره - يكون عدد المشايخ الثقات ثلاثة وعدد المشايخ غير الثقات ثلاثة والعدد الكلي ستة، وعليه قيمة احتمال اجتماع ثلاثة من المشايخ غير الموثقين = $613 \times 512 \times 411 = 2011$ النسبة المئوية = ٥٪ وهي كبيرة

وإذا بنينا على عدم الاتحاد - المراد بجعفر هو جعفر بن محمد بن سماعة وهو غير جعفر بن سماعة - يكون عدد المشايخ الثقات أربعة وعدد المشايخ غير الثقات ثلاثة والعدد الكلي سبعة وعليه قيمة احتمال اجتماع ثلاثة من المشايخ الموثقين = $713 \times 612 \times 511 = 3511$

النسبة المئوية = ٢٨٥٧٪ وهي نسبة ضعيفة

بلحاظ عدد الروايات:

وهنا لا نحتاج إلى الحساب مرتين مرة بلحاظ كل الروايات وأخرى بلحاظ الوارد منها في كتب الحديث، لأن روايات هذه الدائرة موجودة في كتب الحديث فقط، كما أنه لا يؤثر البناء على اتحاد جعفر مع جعفر بن سماعة وعدمه فكلاهما ثقة.

وعليه لما كان عدد الروايات جميعاً [٦٠] وعدد روايات الضعاف [٦] فقط ستكون النتائج كالتالي:

قيمة احتمال كون أحد الوسائط من غير الثقة هي $ق٦١ \setminus ق٦١ = ٦٠ \setminus ٦ = ١٠ \setminus ١$
النسبة المئوية = ١٠٪ وهي عالية

وقيمة احتمال اجتماع ثلاث وسائط كلهم من غير الموثقين = $ق٦٣ \setminus ق٦٣ = ٦٠ \setminus ٣ = ١٧١١ \setminus ١ = ٣٤٢٢٠$

النسبة المئوية = ٠,٠٥٨٤٪ وهي ضعيفة لا يعتنى بها.

وهذه النسبة هي التي ينبغي اعتمادها على الأقوى كما تقدم في النقطة الخامسة من الأمر الثالث.

بقي شيء: حصول الاطمئنان الشخصي بوجود الثقة في موارد عن غير واحد من روايات ابن سماعة قريب جداً لمن يراجع روايات ابن سماعة، وذلك بملاحظة أنه في جميع الموارد التي تكررت فيها الوسطة بين ابن سماعة وأبان أو غير أبان دائماً يوجد ثقة أو أكثر، بل غير الثقة دائماً واحد لا أكثر.

النتيجة النهائية: تحصل مما تقدم أن الأقرب هو اعتبار روايات ابن سماعة عن غير واحد عن أبان بن عثمان بل عن غيره لو وجدت.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الملحق الأول

من هو المراد بمحمد بن زياد الذي يروي عنه الحسن بن محمد بن سماعة؟ هناك كلام في تعيين محمد بن زياد الذي يروي عنه الحسن بن محمد بن سماعة فهل هو محمد بن أبي عمير زياد بن عيسى الأزدي بياع السابري أو محمد بن الحسن بن زياد العطار؟ ولعل أصل إثارة احتمال أنه محمد بن الحسن بن زياد العطار ما ذكره الأسترآبادي في الوسيط^(١) في عنوان محمد بن الحسن بن زياد العطار، قال: "عنه الحسن بن محمد (جش). وقال في آخر سنده: عن محمد بن زياد، وهو يعطي أنه ينسب إلى جده وهو يقع كثيراً، وقد ورد في التهذيب: الحسن بن محمد عن محمد بن زياد كثيراً فلا يبعد أن يكون هو المراد، فتدبر". وكيفما كان، بعد الفراغ عن ثبوت رواية الحسن بن محمد بن سماعة بالمباشرة عن محمد ابن أبي عمير^(٢) وعن محمد بن الحسن بن زياد العطار^(٣) يقع الكلام في تعيين محمد بن زياد الذي يروي عنه الحسن بن محمد بن سماعة: بدواً يحتمل أنه محمد بن أبي عمير، كما يحتمل أنه محمد بن الحسن بن زياد العطار، وهناك شواهد للطرفين^(٤)، بيان ذلك:

الشاهد على كون المراد من محمد بن زياد الذي يروي عنه ابن سماعة محمد بن الحسن بن زياد العطار هو ما يظهر من النجاشي في ترجمة محمد بن

(١) حكاها في مشايخ الثقات الحلقة الأولى: ٦٣.

(٢) كما في خمسة مواضع بعناوين متعددة ذكرناها في الملحق، منها ما في الكافي: ٨ / ٧.

(٣) كما في خمسة مواضع بعناوين ذكرناهما في الملحق منها ما في الكافي: ١٢٦ / ٧.

(٤) مستخلصة من نقد الرجال: ٤ / ١٧٤، وجامع الرواة: ٢ / ٩١، وإكليل المنهج: ٤٤١،

والمعجم: ١٦ / ٢٢٩.

الحسن بن زياد العطار^(١) من أن الحسن بن محمد - وهو ابن سماعة - روى كتاب محمد بن الحسن بن زياد العطار بعنوان محمد بن زياد، فإنه بعد أن ذكر في العنوان محمد بن الحسن بن زياد العطار ذكر في طريقه إليه هكذا "أخبرنا أحمد بن عبد الواحد قال: حدثنا علي بن حبشي، عن حميد، قال: حدثنا الحسن بن محمد قال: حدثنا محمد بن زياد بكتابه" فهو ظاهر بأن الحسن بن محمد أطلق محمد بن زياد في السند وأراد به محمد بن الحسن بن زياد العطار، بل يكفي أن النجاشي أو بعض من وقع في الطريق أطلق محمد بن زياد على محمد بن الحسن بن زياد العطار، فهو يدل على تعارفه، وبالنتيجة يرجح على احتمال كونه ابن أبي عمير.

ويؤيد ذلك ما يظهر من رجال ابن داود من أن محمد بن زياد العطار هو محمد بن الحسن بن زياد العطار ففيه دلالة على أنه قد ينسب إلى جده، قال السيد الخوئي رحمته الله^(٢) - تبعاً للتفريشي^(٣) -: "ويؤكد ذلك، أن ابن داود ذكر محمد بن الحسن بن زياد العطار، وقال فيه: (كش) (كر) (ق) ثقة. وكلمة (كش) في كلامه، محرف (جش) جزماً، ثم ذكر بعد ذلك بقليل محمد بن زياد العطار، وقال: (كش) ثقة، روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام. وكلمة (كش) فيه محرف أيضاً، فيعلم من ذلك، أن محمد بن زياد العطار، هو محمد بن الحسن بن زياد العطار بعينه."

وفي قبال ذلك شواهد عديدة على أنه محمد بن أبي عمير هي:

١- ما أورده الشيخ الطوسي في التهذيب^(٤) قال: "ما رواه الحسن بن سماعة

(١) رجال النجاشي: ٣٦٩.

(٢) المعجم: ١٦ / ٢٢٩.

(٣) في النقد: ٤ / ١٧٤.

(٤) التهذيب: ٩ / ٣٩٥.

عن محمد بن زياد ومحمد بن الحسن العطار عن هشام عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن مملوك أعتق سائبة قال... "وأورده في الاستبصار"^(١) إلا أن فيه "محمد بن زياد عن محمد بن الحسن العطار" ففيه قرينة واضحة على مغايرة محمد بن زياد لمحمد بن الحسن العطار، ولا يؤثر الاختلاف فيما وقع بين عنوانيهما من لفظ، فسواء كان "و" أو "عن" فالدلالة على المغايرة واضحة.

٢- رواية محمد بن زياد عن أشخاص روى عنهم ابن أبي عمير ولم يرو عنهم محمد بن الحسن العطار كالحسين بن مصعب الهمداني^(٢) فإن محمد بن زياد راوي كتاب الحسين بن مصعب في طريق الشيخ في الفهرست^(٣) هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم ترد رواية لمحمد بن الحسن العطار عن الحسين ابن مصعب، ووردت رواية ابن أبي عمير عنه في خمسة مواضع^(٤).

٣- في طبقة واحدة إذا تطابق عنوانان وكان المعنون بأحدهما أشهر فالقاعدة أن المشهور لا يقيد، ويقيد غيره، وحيث إن محمد بن أبي عمير أشهر بكثير من العطار، بل العطار ليس مشهوراً أصلاً، فابن أبي عمير هو المراد من محمد بن زياد لو أطلق.

أقول: المدعى وجود قرينة على الخلاف فلا ينفع الأصل والقاعدة.

٤- لما ورد محمد بن زياد مقيداً - مثلاً محمد بن الحسن بن زياد العطار - وأريد به محمد بن الحسن العطار كان المراد منه إذا أطلق ابن أبي عمير.

(١) الاستبصار: ٤ / ١٩٩.

(٢) وذكروا غيره كعماوية بن عمار وعبد الله بن سنان وغيرهم لاحظ مشايخ الثقات الحلقة الأولى ص ٦٥.

(٣) الفهرست: ١١٢.

(٤) الكافي: ٥ / ١٣٢، ٨ / ٢٦١، أمالي الصدوق: ٣١٨، الخصال: ١٢٨، ٢٧١.

أقول: فيه ما لا يخفى فقد ورد محمد بن زياد مقيداً وأريد به محمد بن أبي عمير مثل محمد بن زياد ابن عيسى كما تقدم.

٥- كثرة رواية محمد بن زياد في هذه الطبقة دليل على أنه من الرواة المشهورين فيها، فبأي شيء اختصت كثرة الرواية عنه بالحسن بن سماعة دون غيره؟ فهذا يشهد بأن المراد منه محمد ابن أبي عمير الذي هو مشهور وروى عنه الكثيرون، لكن ابن سماعة اختار هذا العنوان ويشاركه في ذلك الطاطري الذي علمه مذهب الوقف، وكذلك علي بن أسباط، ولعل اختياره ناشيء من التعصب، فلم تطب أنفسهم بتكريم من يخالفهم ولو بمستوى تكتية أبيه، فليتأمل!

٦- روى عن محمد بن زياد من لم يرو عن محمد بن الحسن بن زياد العطار وروى عن محمد بن أبي عمير مثل أحمد بن محمد بن عيسى، فإنه روى عن محمد بن زياد^(١)، وروى عن محمد بن أبي عمير^(٢)، ومثل إبراهيم بن هاشم فإنه روى عن محمد بن زياد^(٣) وروى عن محمد بن أبي عمير كثيراً^(٤).

وهناك مناقشة في الاستفادة من كلام النجاشي لإثبات كون المراد من محمد ابن زياد محمد بن الحسن بن زياد العطار ذكرها الشيخ عرفانيان^(٥) بثلاث نقاط هي:

١- أن سند النجاشي إلى كتاب العطار ضعيف بعلي بن حبشي.
وفيه: أن ضعف السند لا يؤثر دائماً، فحتى الكذاب لا يخرج عن الأسماء

(١) كما في الكافي: ٢/ ١٩٢ ح ٢، وفي الكافي: ٢/ ١٩٣ ح ٣.

(٢) كما في رجال النجاشي في ترجمة الحسن بن زياد العطار: ٤٧.

(٣) كما في الكافي: ٢/ ١٩٣ ذيل ح ٣، وفي الكافي: ٢/ ١٩٣ ح ٤.

(٤) كما في الكافي: ١/ ٣٣، ٣٨، ٤٠، ٤٣.

(٥) في مشايخ الثقات الحلقة الأولى: ٦٤ وما بعدها.

المعروفة للرواة.

٢- أن النسبة إلى الجَد فيما لا يكون الانتساب مشهوراً، ولم تقم قرينة واضحة على الانتساب لا يصار إليها، وإلا لكان المصير إلى دعواها مصيراً إلى دعوى بلا بينة وبرهان.

وفيه: أن الكلام في استكشاف الشهرة من كلام النجاشي، مع أنه يكفي أن نفهم أن هذا مراد عند ابن سماعه ولو على نحو التعبير الخاص به.

٣- أن العبارة ليست ناصّة في النسبة إلى الجَد، وإنما هي تحتملها، كما أنها تحتمل التقدير والحذف أو السقط وأشبه ذلك، بل يمكن دعوى: أن العبارة قوية الاحتمال في أن محمد بن زياد حدّث ابن سماعه بكتاب محمد بن الحسن بن زياد.

أقول: يمكن أن يقال إن التشكيك ليس في محله، فلو لم يكن هناك من يشترك بهذا الاسم هل يتوقف أحد في كون المراد من محمد بن زياد في الأسانيد هو محمد بن الحسن بن زياد العطار؟! ثم أين روايات محمد بن أبي عمير عن العطار؟! ولو كان راوياً لكتابه لانعكس عادة.

مع أنه يمكن أن يقال إن هذه الدعوى مخالفة لما هو ديدن النجاشي في ذكر طريقه إلى أصحاب الكتب، فإنه في آخر الطريق يذكر اسم صاحب الكتاب ضمن السند مثلاً في ترجمة سليم بن قيس^(١) قال في آخر الطريق "عن سليم بن قيس بالكتاب" وفي ترجمة الأصبغ بن نباتة^(٢) قال في آخر الطريق "عن الأصبغ بالوصية" وفي ترجمة إبراهيم بن صالح الأنماطي^(٣) قال في آخر الطريق "عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك عنه" وهكذا.

(١) رجال النجاشي: ٨.

(٢) رجال النجاشي: ٨.

(٣) رجال النجاشي: ١٥.

لكن هذا ليس دائماً فقد لا يذكر كما في ترجمة أبان بن عمر الأسدي^(١)، قال في آخر الطريق "عن عبيس بن هشام بكتاب أبان بن عمر الأسدي"، ولم يقل "عن عبيس بن هشام عن أبان بن عمر الأسدي بكتابه".

بل يمكن أن يقال إن النجاشي عند إيراد أسماء أصحاب الكتب في آخر طريقه إلى كتبهم لا يراعي الأسماء الواردة في الأسانيد وإنما يكتفي بأي عنوان ويعتمد على قرينة أن الترجمة له، فمثلاً في ترجمة أبان بن عثمان الأحمر البجلي^(٢) قال في آخر الطريق الأول "حدثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبان بها"، وقال في آخر الطريق الثاني "حدثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبان بكتبه" ولو تم ما ذكر لاقتضى أن تكون روايات ابن أبي نصر عن أبان من كتاب أبان كلها بعنوان أبان، في حين إذا رجعنا إلى الأسانيد نجد روايات أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبان بعنوان أبان بن عثمان كثيرة جداً، بل لعلها تزيد على رواياته عنه بعنوان أبان، مما لا يبقى مجالاً للقول بأنها جميعاً ليست من كتاب أبان.

ويمكن أن يقال بالفرق بين الحذف من آخر الاسم اختصاراً اعتماداً على قرينة الترجمة وبين النسبة إلى الجد فهو ليس اختصاراً معهوداً، ولا يكاد يصح لو لم يكن التعبير به معهوداً، فليتأمل!

هذا وقد ذكر الشيخ عرفانيان بعد ذلك قرائن بعضها تفصيل، أو مصاديق أخرى لبعض ما ذكر في النقد والإكليل، وبعضها لا يتم لوحده يفيد الاطلاع عليها في ترسيخ الوثوق بكون المراد من محمد بن زياد من غير تقييد محمد بن أبي عمير.

هذه شواهد الطرفين والأقوى شواهد أنه محمد بن أبي عمير فانها مجمعة

(١) رجال النجاشي: ١٤.

(٢) رجال النجاشي: ١٣.

- مع أن فيها ما هو تام بنفسه - تمنع من الاعتماد على شاهد كونه العطار لو تم بنفسه مع أنه ليس بذلك الوضوح كما ظهر مما تقدم.

وما ذكر عن ابن داود لا يبعد فيه الاشتباه كما أشير إليه في النقد^(١) وجامع الرواة^(٢)، فإنه لا وجود لعنوان محمد بن زياد العطار.

وهذا الكلام لا تظهر له ثمرة عملية هنا، فإن العطار وابن أبي عمير كلاهما ثقة، غايته لأيهما تعد روايات محمد بن زياد، وإنما تظهر ثمرة البحث في توثيق من يروي عنه محمد بن زياد لو قلنا إنه ابن أبي عمير بناءً على قبول أنه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، ولا تعد رواية محمد بن زياد عن شخص توثيقاً لو قلنا إنه العطار أو ترددنا في ذلك.

(١) نقد الرجال: ٢٠٧ / ٤.

(٢) جامع الرواة: ١١٤ / ٢.

الملحق الثاني

في تعيين جعفر بن سماعه

ورد عنوان جعفر بن سماعه كثيراً في أسانيد الروايات، ووقع كلام في المراد منه، هل المراد منه جعفر بن محمد بن سماعه أخو الحسن بن محمد بن سماعه ذكر منسوباً لجدّه أو المراد منه شخص آخر؟

ذهب الكثير من الرجالين إلى الاتحاد كالسيد التفريشي^(١) والأردبيلي^(٢) والوحيد البهبهاني^(٣) والحائري^(٤) والكرباسي^(٥) والسيد علي البروجردي^(٦) وأبي القاسم النراقي^(٧) والسيد الخوئي^(٨) والأبطحي^(٩) وعرفانيان^(١٠) وغيرهم^(١١). وذهب آخرون إلى عدم الاتحاد كالشيخ علي النمازي الشاهرودي^(١٢) ولم يستبعده المجلسي^(١٣).

(١) نقد الرجال: ١ / ٣٤٤.

(٢) جامع الرواة: ١ / ١٥٢.

(٣) التعليقة: ١٠٥، ١٠٩.

(٤) منتهى المقال (رجال أبي علي الحائري): ٢ / ٢٤٧.

(٥) إكليل المنهج: ١٦١.

(٦) طرائف المقال: ١ / ٢٨٨.

(٧) شعب المقال: ٦٠.

(٨) المعجم: ٥ / ٣٨.

(٩) تهذيب المقال: ٤ / ٣٧٢.

(١٠) مشايخ الثقات الحلقة الثانية: ١٩٢.

(١١) في رجال الحائري: ٢ / ٢٤٧: "في الحاوي والمجمع أيضاً أنهما واحد، واستظهره النقد وحكم به في الوجيزة، ثم قال: وقيل: ضعيف غيره. وليس بذلك البعيد".

(١٢) مستدركات علم رجال الحديث: ١ / ١٦١.

(١٣) كما تقدم نقله عن الحائري في هامش سابق.

ويمكن أن يقال إنه ليس جعفر بن محمد بن سماعة ويدل على ذلك مضافاً إلى ظاهر التعبير أمور:

الأول: ما نقله الشيخ الطوسي في الاستبصار^(١) "قال الحسن بن سماعة وسمعت جعفر بن سماعة وسئل عن امرأة طلقت على غير السنة ألي أن أتزوجها؟ فقال: نعم فقلت له: أليس تعلم أن علي بن حنظلة روى: إياكم والمطلقات ثلاثاً على غير السنة، فإنهن ذوات أزواج؟ فقال: يا بني رواية علي بن أبي حمزة أوسع على الناس، قلت: فأيش روى؟ قال: روى علي بن أبي حمزة... الخ" ومثله في التهذيب^(٢)، ففي قوله للحسن (يا بني) دلالة على أنه ليس أخاه فالأخ لا يقول لأخيه يا بني وإن كان أصغر منه إلا بعناية كبيرة ولا يكفي مجرد العلو في الرتبة.

الثاني: التصريح في كونه عمه في الكافي (١٢٩ / ٧) قال: "حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد ابن سماعة، عن عمه جعفر بن سماعة، عن مثنى عن عبد الملك بن أعين، عن أحدهما عليه السلام قال: ليس للنساء من الدور والعقار شيء". هذا ولكن لم يثبت وجود لفظه "عمه" فإنها وإن وجدت في المطبوع وفي خمس نسخ من الكافي^(٣) وهو الموافق للوسائل^(٤)، إلا أنه قد خلت منها خمس نسخ أخرى وفيها ما يعد من أقدم النسخ في المقام^(٥)، وفي الوافي^(٦) "عن أخيه" بدل "عن عمه" مما يعني خلو نسخته من لفظه "عمه".

(١) الاستبصار: ٢٩٢ / ٣.

(٢) التهذيب: ٥٨ / ٨.

(٣) الكافي: ١٣ / ٦٤٩ (الهامش) طبعة دار الحديث.

(٤) الوسائل: ٢٦ / ٢٠٩.

(٥) الكافي: ١٣ / ٦٤٩ (الهامش) طبعة دار الحديث.

(٦) الوافي: ٢٥ / ٧٨٢.

الثالث: ما أشار إليه الوحيد^(١) من غرابة كون الابن من أصحاب الصادق عليه السلام والأب من أصحاب الرضا عليه السلام، فمحمد بن سماعة عد من أصحاب الرضا عليه السلام، فإذا أريد بجعفر بن سماعة الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام جعفر بن محمد بن سماعة لزم ما ذكر.

لكن مضافاً إلى الإشكال في أصل كون جعفر بن سماعة من أصحاب الصادق عليه السلام - حيث إن واقع الروايات لا يساعد على ذلك فإنه لم يعثر على رواية جعفر بن سماعة عن الصادق عليه السلام بالمباشرة إلا في مورد واحد^(٢) - يأتي ما ذكره الحائري في رجاله^(٣) من أن الصحبة لا تعني أكثر من الرواية، فلو أن محمد بن سماعة عاصر الصادق عليه السلام ولم يرو عنه لا يعد في أصحابه، واستشهد قائلًا: "قول الشيخ في بعض التراجم: (عاصره ولا أدري روى عنه أم لا). وقوله في أول رجاله: (ولن لم يرو عنهم عليهم السلام: لم) يناد بذلك، وهذا الحسن بن محمد بن سماعة لم يذكره إلّا في ظم - أي في أصحاب الكاظم عليه السلام - مع أنه أدرك الرضا والجواد عليهما السلام، بل والهادي والعسكري عليهما السلام..."

الرابع: ما أشار إليه الوحيد أيضاً من وجود روايات توسط فيها صفوان بن الحسن بن سماعة وجعفر بن سماعة^(٤).

ويمكن أن يجاب بأن النجاشي^(١) نص على أن جعفر بن محمد بن سماعة أكبر من إخوته (أخويه)، فيمكن أن يكون من الطبقة السادسة، فيمكن أن يروي عنه صفوان، فالطبقة الواحدة تروي عن بعضها البعض.

(١) التعليقة: ١٠٥ ذكره كإشكال على عده في أصحاب الصادق - وليس تشكيكاً في الاتحاد لأنه عاد والتزم بالاتحاد في: ١٠٩.

(٢) الإمامة والتبصرة: ٣٨، وذكرها في كمال الدين: ٢٣٢.

(٣) منتهى المقال (رجال أبي علي الحائري): ٢ / ٢٤٧.

(٤) التهذيب: ٣ / ٨٥.

وفي مقابل ذلك استدل السيد الخوئي رحمته (٢) على كون المراد أخاه - على تقدير التسليم بوجود عم للحسن باسم جعفر بن سماعة - بوجهين حاصلهما:
 (١) جعفر بن سماعة مجهول وجعفر بن محمد بن سماعة صاحب كتاب والحسن بن محمد ابن سماعة روى نوادر أخيه وهو كتاب كبير كما في رجال النجاشي (٣)، فلو لم نقل بأن المراد من جعفر بن سماعة في الأسانيد هو جعفر بن محمد بن سماعة لزم أمرٌ بعيدٌ عادةً وهو كثرة روايته عن مجهول لم يرو كتابه وندرة روايته عن روى كتابه، فلم يرو عن جعفر بن محمد بن سماعة إلا في موردين في الاستبصار (٤).

أقول: لماذا لا نجعل كثرة رواية جعفر بن سماعة دليلاً على شهرته، ولا ينافيه عدم ذكره في رجال النجاشي؛ لأنه ليس من أصحاب الكتب مثلاً. ثم كون الراوي صاحب كتاب لا يلزم كونه مشهوراً.

(٢) الروايتان أعلاه وردتا في التهذيب (٥) وفيهما جعفر بن سماعة بدل جعفر بن محمد بن سماعة وليس لاختلاف تعبير الشيخ في كتابيه وجه إلا بناءً على انصراف جعفر بن سماعة إلى جعفر بن محمد بن سماعة ليكون ما في التهذيب معتمداً على الانصراف لو كان ما في المصدر جعفر بن محمد بن سماعة، ويكون ما في الاستبصار تبييناً لما في المصدر، إذا كان الموجود فيه اعتماداً على الانصراف جعفر بن سماعة.

أقول: لماذا حبي الشيخ هذين الموردين بالتبيين وفي الاستبصار فقط؟!

(١) رجال النجاشي: ١١٩.

(٢) المعجم: ٣٨ / ٥.

(٣) رجال النجاشي: ١١٩.

(٤) الاستبصار: ٤ / ١٧٨، ١٧٩.

(٥) التهذيب: ٨ / ٣٣٦، ٣٣٩.

وهناك وجه ثالث ذكره السيد الخوئي رحمته أيضاً وهو أنه من البعيد جداً عدم تعرض الشيخ لمن هو شهير في الرواية - يعني جعفر بن محمد بن سماعة، فإنه لم يذكر في الفهرست ولا في الرجال - لكن هل ذكر الشيخ كل أصحاب الكتب؟! وهل كل صاحب كتاب مشهور؟!

ووجه رابع يمكن استخراجه مما ورد في التهذيب^(١) قال محمد بن الحسن: الذي أعتّمه في هذا الباب وأفتي به أن المختلعة لا بد فيها من أن تتبع بالطلاق وهو مذهب جعفر بن سماعة والحسن بن سماعة وعلي بن رباط وابن حذيفة من المتقدمين، ومذهب علي بن الحسين من المتأخرين، فأما الباقر من فقهاء أصحابنا المتقدمين فليست أعرف لهم فتياً في العمل به ولم ينقل منهم أكثر من الروايات التي ذكرناها وأمثالها، ويجوز أن يكونوا رووها على الوجه الذي نذكر فيما بعد وإن كان فتياهم وعملهم على ما قلناه".

تقريب الوجه أن هذا الكلام كالصریح بأن جعفر بن سماعة من فقهاء أصحابنا المتقدمين فكيف يمكن أن يراد به رجل مجهول!.

وفيه ما تقدم من أنه لماذا لا نعتبر هذا دليلاً على شهرة جعفر بن سماعة.

النتيجة أنه لم يتم وجه بما يركن إليه على الاتحاد والأصل مع المغايرة.

والثمرة إنما تظهر لو أريد حساب الاحتمال بحسب عدد المشايخ ولكنه ليس المختار كما تقدم، وأما من حيث الوثيقة فلا ثمرة عند من يقبل وثيقة مشايخ ابن أبي عمير وأخويه، فإن صفوان قد روى عن جعفر بن سماعة^(٢) كما تقدم.

(١) التهذيب: ٨ / ٩٧.

(٢) التهذيب: ٣ / ٨٥.

الملحق الثالث

هل يمكن أن يروي من كان من الطبقة السابعة عن وهيب بن حفص؟
قد يشكل بأن وهيب بن حفص من الخامسة فلا يمكن لمن هو من السابعة أن يروي عنه.

لكن الظاهر عدم تمامية الإشكال، ولتتكلم في مقامين:

المقام الأول في أصل كون وهيب من الطبقة الخامسة.

والأساس الذي أعتمد عليه في إثبات أن وهيب من الطبقة الخامسة هو روايته عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، لكنه مما يمكن المناقشة فيه. ولتتكلم تارة بناءً على عدم اتحاد وهيب بن حفص مع وهب بن حفص وأخرى بناءً على الاتحاد.

أما بناءً على عدم الاتحاد فرواية وهيب بن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام بالمباشرة مما يمكن الخدش فيها، فإنه وإن ذكر النجاشي في ترجمته أنه "روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام ووقف" وعده الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام إلا أن ذلك لم يتمثل في الروايات في المصادر الحديثية لا الفقهية ولا غيرها.

نعم، ورد في الفقيه^(١) "وروى وهيب بن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام قال: البقرة والبدنة تجزيان عن سبعة نفر إذا كانوا من أهل بيت أو من غيرهم" لكنه يؤيد بنفسه أوردتها في الخصال^(٢) والعلل^(٣) وفيها "عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام"، وكذلك أوردتها الشيخ في

(١) الفقيه: ٤٩١ / ٢.

(٢) الخصال: ٣٥٦.

(٣) علل الشرائع: ٤٤١ / ٢.

التهذيب^(١) والاستبصار^(٢) كما في الخصال والعلل مع اختلاف في المتن. وعليه لا يحصل الوثوق بما ذكره النجاشي من روايته عن أبي عبد الله عليه السلام، وعد الشيخ إياه من أصحاب الصادق عليه السلام فلا يتم ما رتب عليه من كونه من الطبقة الخامسة^(٣)، هكذا يمكن أن يقال.

ولكن يمكن المناقشة بأن روايته عن الصادق عليه السلام ليس لها موضوعية، وإنما هي كاشفة عن كونه من الخامسة، ويمكن الاستدلال على أنه من الخامسة بأمرين آخرين:

الأول: أن الأعم الأغلب من روايات وهيب بن حفص هي عن أبي بصير، وهو ممن لم يتأخر بعد الصادق عليه السلام بل مات بعد وفاة الصادق عليه السلام بسنتين أي

(١) التهذيب: ٢٠٨ / ٥.

(٢) الاستبصار: ٢٦٦ / ٢.

(٣) تجدر الإشارة إلى أنه وردت رواية في التهذيب (٢٠٠ / ٦) محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يشارك الرجل على السلعة ويوليه عليها قال: إن ربح فله وإن وضع فعليه، قال: وسألته عن مملوك يشتري ويبيع قد علم بذلك مولاه حتى صار عليه مثل ثمنه قال: يستسعى فيما عليه. وأورد ذيلها في الاستبصار (١٢ / ٣) محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته عن مملوك يبيع ويشترى قد علم بذلك مولاه حتى صار عليه مثل ثمنه قال: يستسعى فيما عليه.

لكن لم يرد في غير هذا المورد ولم يذكر أي واحد من الرجاليين رواية وهيب بن حفص عن أبي جعفر عليه السلام فمن المطمأن به وقوع خلل في السند ومما يؤيد ذلك ورود رواية في التهذيب (١٨٧ / ٧) من غير البعيد أنها نفس صدر هذه الرواية ورد فيها هكذا "عنه (الحسن بن محمد بن سماعة) عن وهيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يشاركه الرجل في السلعة يدل عليها، قال: إن ربح فله وإن وضع فعليه" كما أشير إليها في هامش التهذيب (٢٠٠ / ٥).

سنة خمسين ومائة^(١)، فالرواية عنه لا تفرق عن الرواية عن الصادق عليه السلام في كشفها عن أن الراوي من الطبقة الخامسة^(٢).

لا يقال هذا بناءً على كون المراد من أبي بصير هو يحيى بن القاسم الأسدي، ولكن لعله ليث بن البختری المرادي، فإنه يقال لو سلم فهو غير ضائر بعد عدم ثبوت بقائه إلى زمن الكاظم عليه السلام، فما ذكره الشيخ في الفهرست من روايته عن الكاظم عليه السلام وعده إياه في أصحابه في رجاله مخالف لظاهر النجاشي والكشي والبرقي^(٣)، مع أن الرواية عن الكاظم عليه السلام لا تعني أنه بقي إلى زمن يبقى إليه من كان من الخامسة بحيث يعد من روى عنه من السادسة، فتأمل!

(١) روى الكليني عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر، جميعاً، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، قال: قبض موسى بن جعفر عليه السلام، وهو ابن أربع وخمسين سنة في عام ثلاث وثمانين ومائة، وعاش بعد جعفر عليه السلام خمساً وثلاثين سنة. الكافي: الجزء ١، كتاب الحجّة. ٤. باب مولد أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ١٢٠، الحديث ٩.

علق عليها السيد الخوئي رحمته الله قائلاً: "وهذه الرواية فيها تحريف لا محالة، وقد مر في ترجمة عبد الله بن مسكان: أنه أيضاً لم يبق إلى زمان الرضا عليه السلام، ومع ذلك فالرواية في نفسها ضعيفة، فإن محمد بن سنان في نفسه لم يوثق".

أقول: هذه الرواية مخالفة لما صرح به النجاشي والشيخ من كون موته في سنة خمسين ومائة. (٢) إليك أسماء بعض من روى عنهم وهيب بن حفص: علي (علي بن أبي حمزة)، أبو حسان العجلي، عبد الله بن القاسم.

(٣) قال السيد رحمته الله في المعجم: ١٥ / ١٥٥: "بقي هنا شيء: وهو أن ظاهر النجاشي أن ليث بن البختری لم يرو عن الكاظم عليه السلام، كما أن ذكره الكشي في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام يقتضي ذلك، لكنك عرفت من الشيخ عده في أصحاب الكاظم عليه السلام أيضاً، والظاهر أن ما ذكره النجاشي هو الصحيح، فإننا لم نجد له الرواية عن الكاظم عليه السلام. وعليه فكل رواية رواها أبو بصير عن الكاظم عليه السلام، فهي عن يحيى بن القاسم، والله العالم".

وكون شخص من أصحاب الإمام لا يدل على أكثر من أنه روى عنه فلا يقال لا يصدق أنه من أصحاب الكاظم عليه السلام إذا لم يصحبه مدة معتداً بها من الزمن فتدبر!

نعم قد يقال كما أشار إليه السيد الأستاذ (دامت بركاته) لعل بعض من يتخرج من الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام لا يتخرج من الرواية عن أبي بصير، كمن كان شاباً في مقتبل عمره، فإنه ليس كل من يتحمل الرواية يروي عنهم عليهم السلام، وعليه ليس كل من روى الرواية في عصر الصادق والكاظم عليه السلام يعد من الخامسة، بل خصوص من روى فعلاً عن الصادق والكاظم عليه السلام أو كان مؤهلاً لذلك هو من يعد من الخامسة، فتأمل!

الثاني: رواية من يعد من الطبقة السادسة^(١) عنه مثل محمد بن علي الهمداني فإنه وقع في مشيخة الفقيه في طريق الصدوق عليه السلام إلى وهيب بن حفص، وقد روى الهمداني عن الرضا عليه السلام، والغالب في من يروي عنه عليه السلام كونه من السادسة والكليني - وهو من التاسعة - يروي عن الهمداني بواسطتين عادة، والبرقي - وهو من السابعة - يروي عنه أيضاً، فتأمل!

هذا كله بناءً على عدم اتحاد وهيب بن حفص مع وهب بن حفص.

أما بناءً على اتحاد وهيب بن حفص مع وهب بن حفص كما ذهب إليه السيد الخوئي عليه السلام وهو الأقرب فهناك بعض الروايات لوهب بن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام بالمباشرة هي:

(١) إليك بعض من روى عن وهيب بن حفص: محمد بن عصام، علي بن محمد بن عبد الله الخياط، محمد بن يوسف بن إبراهيم الورداني عن أبيه، محمد بن نعمة السلولي، الطاطري، محمد بن علي الكوفي، جعفر بن عثمان، الحسن بن علي، علي بن الحسين.

- ١- حميد بن زياد عن الحسن بن محمد عن وهب^(١) بن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من قال علم الله ما لا يعلم اهتز العرش إعظاماً له^(٢).
- ٢- محمد بن الحسين عن وهب^(٣) بن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: إن القرآن فيه محكم ومتشابه.. الحديث^(٤).
- ٣- روي عن وهب بن حفص، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل في كم يقرأ القرآن؟ قال: في ست فصاعداً... الحديث^(٥). يلاحظ أن هذه الرواية مرسلة.
- وهناك روايتان قد يتوهم منها ثبوت رواية وهب بن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام بالمباشرة إلا أنه ليس كذلك.
- ١- في الجواهر السنية^(٦) " وعن محمد بن علي عن وهب بن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام إن الله خلق العقل فقال له أقبل له ثم قال له أدبر... الحديث. لكن في البصائر^(٧) رواها عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام وكذا في الوسائل^(٨) عن البصائر.

(١) في الوسائل: ٢٣ / ٢٠٩ عن الكافي وهيب بدلاً من وهب.

(٢) الكافي: ٧ / ٤٣٧ ح ٣.

(٣) في البحار (٢٣ / ١٩٨) عن البصائر وفي الوسائل (٢٧ / ١٩٨) عن البصائر وهيب بن حفص بدلاً من وهب بن حفص.

(٤) البصائر: ٢٢٣.

(٥) الإقبال للسيد ابن طاووس: ١ / ٢٣٢.

(٦) في الجواهر السنية للحر العاملي: ٣٥٣.

(٧) البصائر: ١ / ١٩٢.

(٨) الوسائل: ١ / ٤١.

٢- في الوسائل^(١) محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي، عن وهب بن حفص، عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال: لا يأكل الضالة إلا الضالون.

لكن في الفقيه^(٢) روى أبو عبد الله محمد بن خالد البرقي رضي الله عنه عن وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عليه السلام... الحديث.

وعليه لما كان الصحيح اتحاد وهيب بن حفص مع وهب بن حفص فرواية وهيب بن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام ثابتة.

لكن الملاحظ أن الغالبية العظمى من روايات وهيب بن حفص بما له من عناوين عن أبي عبد الله عليه السلام بالواسطة ولم تثبت روايته بالمباشرة إلا في الموارد القليلة جداً المتقدمة فمن القرب بمكان وقوع الخلل في هذه الموارد بسقوط الوساطة، ولعله لهذه الموارد نظر من عده من أصحاب الصادق عليه السلام ومن قال بروايته عنه عليه السلام.

الخلاصة يمكن القول بأن وهيب بن حفص من الخامسة لا لروايته عن الصادق عليه السلام بل لروايته عن من هو من الطبقة الرابعة ولم يطل به العمر لإدراك الخامسة، أو قل من كان معاصراً للصادق عليه السلام ولم يتأخر بعده.

المقام الثاني: في رواية الطبقة السابعة من الرواة عنه

الظاهر إدراك وهيب بن حفص للطبقة السادسة وبقاؤه إلى زمن يمكن لمن كان من الطبقة السابعة الرواية عنه وذلك لأمرين:

١- أن النجاشي روى كتابه عن طريق الحسن بن سماعة، وهو الحسن بن محمد بن سماعة، وهو من السابعة و الشيخ في الفهرست روى كتابه عن طريق

(١) الوسائل: ٤٤ / ٢٥.

(٢) الفقيه: ٢٩٢ / ٣.

المصادر

- ١ - الاختصاص، منسوب للشيخ المفيد، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
- ٢ - اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) - الشيخ الطوسي، تصحيح وتعليق المعلم الثالث ميرداماد الأسترابادي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت عليه السلام.
- ٣ - الإرشاد، المفيد، مؤسسة آل البيت عليه السلام لتحقيق التراث.
- ٤ - الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار، الشيخ الطوسي، دار الكتب الإسلامية، تهران، تحقيق السيد حسن الخراسان.
- ٥ - أساسيات الاحتمالات، د. خالد زهدي خواجه مدير المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.
- ٦ - إقبال الأعمال، السيد ابن طاووس، مركز النشر مكتب الإعلام الإسلامي.
- ٧ - إكليل المنهج في تحقيق المطلب، محمد جعفر الكرباسي، مركز بحوث دار الحديث.
- ٨ - الأمالي، الشيخ الصدوق، مؤسسة البعثة.
- ٩ - الأمالي، الشيخ المفيد، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
- ١٠ - الأمالي، الشيخ الطوسي، مؤسسة البعثة.
- ١١ - الإمامة والتبصرة، علي بن بابويه القمي، مدرسة الإمام المهدي (عج) في قم المقدسة.
- ١٢ - بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلامة المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت.
- ١٣ - بحوث فقهية، السيد محمد رضا السيستاني، دار المؤرخ العربي، بيروت.

- ١٤ - بحوث في علم الرجال، محمد آصف المحسنى، الطبعة الخامسة، مركز المصطفى.
- ١٥ - بصائر الدرجات الكبرى، الصفار، منشورات الأعلمي، طهران.
- ١٦ - التحرير الطاووسي، حسن بن زين الدين العاملي، نشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفي، قم المقدسة، طبع: مطبعة سيد الشهداء عليه السلام.
- ١٧ - تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال.
- ١٨ - تفسير القمي، علي بن إبراهيم، منشورات مكتبة الهدى، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم المقدسة
- ١٩ - تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الحر العاملي، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.
- ٢٠ - تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي، حققه وعلق عليه السيد حسن الموسوي الخرسان، نشر دار الكتب الإسلامية، تهران
- ٢١ - تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق، الطبعة الأولى.
- ٢٢ - تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال للنجاشي، الأبطحي، الطبعة الثانية قم المقدسة.
- ٢٣ - جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والأسناد، الأردبيلي.
- ٢٤ - جمال الأسبوع، السيد علي بن طاووس، مؤسسة الآفاق، تحقيق قيومي.
- ٢٥ - الجواهر السنوية، الحر العاملي، منشورات مكتبة المفيد، قم - إيران.
- ٢٦ - الخصال، الشيخ الصدوق، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم.
- ٢٧ - خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلامة الحلي، مؤسسة النشر الإسلامي.
- ٢٨ - دلائل الإمامة، الطبري، مؤسسة البعثة.

- ٢٩ - ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، محمد باقر السبزواري، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.
- ٣٠ - الرجال لابن الغضائري، : أحمد بن الحسين الغضائري، مؤسسة دار الحديث الثقافية.
- ٣١ - الرجال، البرقي، مطبعة جامعة تهران.
- ٣٢ - الرسائل الرجالية، أبو المعالي الكلباسي، مؤسسة دار الحديث، تحقيق محمد الدرايتي.
- ٣٣ - شرح مناسك الحج، السيد محمد رضا السيستاني، نسخة أولية محدودة التداول.
- ٣٤ - شعب المقال في درجات الرجال، الميرزا أبو القاسم النراقي.
- ٣٥ - طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، السيد علي أصغر الجابلق البروجدي.
- ٣٦ - الرياضيات للصف السادس العلمي وفق منهج وزارة التربية في جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٨ م.
- ٣٧ - الرياضيات للصف السادس الأدبي وفق منهج وزارة التربية في جمهورية العراق لسنة ٢٠١٣ م.
- ٣٨ - علل الشرائع، الصدوق، منشورات المطبعة الحيدرية - النجف.
- ٣٩ - عيون أخبار الرضا عليه السلام، الصدوق، مؤسسة الأعلمي.
- ٤٠ - الغيبة، الطوسي، مؤسسة المعارف الإسلامية.
- ٤١ - الغيبة، النعماني، منشورات أنوار الهدى.
- ٤٢ - فتح الأبواب بين ذوي الألباب وبين رب الأرباب في الاستخارات، السيد علي بن طاووس، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.

- ٤٣ - فهرست أسماء مصنفى الشيعة (رجال النجاشي)، النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- ٤٤ - الفهرست، الشيخ الطوسي، مؤسسة نشر الفقاهة.
- ٤٥ - الفوائد الرجالية، البهبهاني
- ٤٦ - الكافي، الكليني، نشر دار الكتب الإسلامية، طهران.
- ٤٧ - الكافي، الكليني، طبعة دار الحديث.
- ٤٨ - كامل الزيارات، ابن قولويه، مؤسسة النشر الإسلامي.
- ٤٩ - كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، مؤسسة النشر الإسلامي، تصحيح علي أكبر الغفاري.
- ٥٠ - كتاب من لا يحضره الفقيه، الصدوق، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة، الطبعة الثانية.
- ٥١ - المحاسن، البرقي، عنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه السيد جلال الدين الحسيني.
- ٥٢ - مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سلمان الحلبي، منشورات المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف.
- ٥٣ - مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، السيد محمد العاملي، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.
- ٥٤ - مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، المحدث النوري، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.
- ٥٥ - مستدركات علم الرجال، علي النمازي الشاهرودي، المطبعة: شفق - تهران.
- ٥٦ - مستطرفات السرائر، ابن إدريس الحلبي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

- ٥٧ - مشايخ الثقات الحلقة الأولى والثانية، عرفانان.
- ٥٨ - معاني الأخبار، الصدوق، انتشارات إسلامي.
- ٥٩ - المعتبر في شرح المختصر، المحقق الحلي، منشورات مؤسسة سيد الشهداء عليه السلام.
- ٦٠ - منتهى المطلب في تحقيق المذهب (ط ج) - العلامة، تحقيق قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية.
- ٦١ - منتهى المقال في أحوال الرجال محمد بن إسماعيل المازندراني (أبو علي الحائري) تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- ٦٢ - ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاحتمالات ، تأليف د. سيمور لبيشترز ، أستاذ الرياضيات المشارك جامعة تمبل ، ترجمة د. سامح داود جامعة عين شمس ، دار الرائد العربي - بيروت - لبنان.
- ٦٣ - نقد الرجال، التفرشي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- ٦٤ - الهداية الكبرى، الخصبي، مؤسسة البلاغ.
- ٦٥ - الوافي، الفيض الكاشاني، منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة، أصفهان.
- ٦٦ - اليقين باختصاص مولانا علي عليه السلام بإمرة المؤمنين، السيد علي بن طاووس، مؤسسة الثقلين لإحياء التراث الإسلامي.

